

البركة السمعية

اتفاقات دولتی . قوانین . أوامر و مراسیم  
قرارات مقررات . مناشیر . إعلانات و ملاقات

فہرس

## مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 86 - 78 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406  
الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية  
المؤسسة الوطنية لتسويق عتاد الرى وصيانتة  
فيجعلها «المؤسسة الوطنية لتجهيزات  
الرى».

مرسوم رقم 86 - 79 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406  
الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية  
المؤسسة الوطنية للري الزراعي فيجعلها  
«المؤسسة الوطنية لتهيئة الري» ويعُدل  
قانونها الاساسي.

## فهرس (تابع)

مرسوم رقم 86 - 85 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية شركة دراسات الري لمدينة قسنطينة فيجعلها «المؤسسة الوطنية لمشاريع الري في شرق البلاد».

مرسوم رقم 86 - 86 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يجمع أعمال شركة دراسات الري في مدينة الجزائر، وأعمال شركة دراسات الري في ورقلة، ويكلف المؤسسة الوطنية لمشاريع الري في وسط البلاد بهذه الاعمال كلها.

مرسوم رقم 86 - 87 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يجمع أعمال شركة دراسات الري في وهران، وأعمال شركة دراسات الري في بشار، ويكلف المؤسسة الوطنية لمشاريع الري في غرب البلاد بهذه الاعمال كلها.

مرسوم رقم 86 - 88 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية مؤسسة الحفر وأشغال الري في الجلفة فيجعلها «المؤسسة الوطنية لحفر آبار المياه في السهوب» ويعدل قانونها الأساسي.

مرسوم رقم 86 - 89 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية مؤسسة أشغال الري واستصلاح الاراضي في مدينة توقرت فيجعلها «المؤسسة الوطنية لحفر آبار المياه» ويعدل قانونها الأساسي.

مرسوم رقم 86 - 80 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية المؤسسة الوطنية لمنشآت الري الكبرى فيجعلها «المؤسسة الوطنية لجر المياه ونقلها» ويعدل قانونها الأساسي.

مرسوم رقم 86 - 81 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية المؤسسة الوطنية لانتاج الانابيب مع الاسمنت فيجعلها «المؤسسة الوطنية لقنوات الري».

مرسوم رقم 86 - 82 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية المؤسسة الوطنية لاستثمار الاعلام الخاص بالري فيجعلها «المؤسسة الوطنية لمعالجة الاعلام الآلي في الري» ويعدل قانونها الأساسي.

مرسوم رقم 86 - 83 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يجمع أعمال المؤسسة الوطنية لمعالجة المياه، وأعمال شركة التجهيز والانجاز في مجال الري، وأعمال استغلال مياه المؤسسة الوطنية لحفر الآبار وترميمها، ويكلف المؤسسة الوطنية للمعالجة المائية بهذه الاعمال كلها.

مرسوم رقم 86 - 84 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يجمع أعمال المؤسسة الوطنية لانجاز السدود وأعمال المؤسسة الوطنية لأشغال الري، ويكلف المؤسسة الوطنية لتقنية الري بهذه الاعمال كلها.

## فهرس (تابع)

- مرسوم رقم 86 - 90 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية مؤسسة الحفر وأشغال الري في أدرار فيجعلها «المؤسسة الوطنية لحفر آبار المياه في الجنوب» ويعدل قانونها الاساسي. 660
- مرسوم رقم 86 - 91 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يعيد تنظيم أعمال المؤسسة الوطنية لحفر الآبار وترميمها ويسندها الى المؤسسة الوطنية لحفر الآبار المائية في شمال البلاد. 663
- مرسوم رقم 86 - 92 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية «مؤسسة أشغال الري في مدينة الرويبة فيجعلها «المؤسسة الوطنية للري الحضري في وسط البلاد» ويعدل قانونها الاساسي. 666
- مرسوم رقم 86 - 93 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يجمع أعمال مؤسسة أشغال الري في عناية وأعمال مؤسسة الحفر وأشغال الري في باتنة وأعمال مؤسسة الحفر وأشغال الري في تبسة، ويكلف المؤسسة الوطنية للري الحضري في شرق البلاد بهذه الاعمال كلها. 668
- مرسوم رقم 86 - 94 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية مؤسسة أشغال الري في مدينة وهران فيجعلها «المؤسسة الوطنية للري الحضري في غرب البلاد» ويعدل قانونها الاساسي. 672
- مرسوم رقم 86 - 95 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية الشلف الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التي تحوزها مؤسسة أشغال الري في الشلف. 674
- مرسوم رقم 86 - 96 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية بشار الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التي تحوزها مؤسسة أشغال الري في بشار. 676
- مرسوم رقم 86 - 97 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية تامنغست الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التي تحوزها مؤسسة أشغال الري في تامنغست. 677
- مرسوم رقم 86 - 98 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية تيارت الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التي تحوزها مؤسسة أشغال الري في تيارت. 678
- مرسوم رقم 86 - 99 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية الجزائر الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التي تحوزها مؤسسة أشغال الري في مدينة الجزائر. 679
- مرسوم رقم 86 - 100 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية سطيف الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التي تحوزها مؤسسة أشغال الري في سطيف. 680
- مرسوم رقم 86 - 101 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية سكيكدة الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التي تحوزها مؤسسة أشغال الري في سكيكدة. 681

## فهرس (تابع)

مرسوم مؤرخ فى 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن انتهاء مهام مكلف بمهمة فى وزارة الداخلية والجماعات المحلية. 685

مرسومان مؤرخان فى 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمنان إنهاء مهام رئيسى دائرة. 685

مرسوم مؤرخ فى 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة التربية الوطنية. 685

مرسوم مؤرخ فى 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين الأمين العام لوزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء. 686

مرسوم مؤرخ فى 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين مدير للدراسات برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة). 686

مراسيم مؤرخة فى 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 تتضمن تعيين مديرين برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة). 686

مرسوم مؤرخ فى 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين نائبة مدير برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة). 687

مرسوم مؤرخ فى 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين الرئيس الاول للمجلس الاعلى. 687

مرسوم مؤرخ فى 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين النائب العام لدى المجلس الاعلى. 687

مرسوم رقم 86 - 102 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 ابريل سنة 1986 يحول الى ولاية المسيلة الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التى تحوزها مؤسسة الحفر وأشغال الرى فى المسيلة. 683

## مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ فى 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام المدين العام للديوان الوطنى لتوجيه الاستثمار الخاص الوطنى ومتابعته وتنسيقه. 684

مرسوم مؤرخ فى 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة). 684

مراسيم مؤرخة فى 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تتضمن إنهاء مهام نواب مديرين برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة). 684

مرسوم مؤرخ فى 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام النائب العام لدى المجلس الاعلى. 685

مرسوم مؤرخ فى 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للإدارة والوسائل بوزارة الداخلية والجماعات المحلية. 685

مرسوم مؤرخ فى 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة الداخلية والجماعات المحلية. 685

## فهرس (تابع)

أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين المحافظ  
السامي للبحث. 687

مرسوم مؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8  
أبريل سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام محافظ  
البحث العلمي والتقني. 687

مرسوم مؤرخ في 11 شعبان عام 1406 الموافق 20  
أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين المدير العام  
لليوان الوطني للمتفجرات. 687

مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق  
أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين  
مدير إدارة الوسائل بوزارة الفلاحة والصيد  
البحري. 687

مرسوم مؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق  
8 أبريل سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام  
محافظ الطاقات الجديدة. 687

مرسوم مؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8

# مراسيم تنظيمية

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ  
في أول ربيع الأول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر  
سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات  
وتسييرها،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تغير تسمية المؤسسة الوطنية  
لتسويق عتاد الرى وصيانتة المحدثه بالمرسوم  
رقم 82 - 474 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982  
المذكور أعلاه، وتصبح «المؤسسة الوطنية  
لتجهيزات الرى».

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق  
22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 78 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406  
الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية  
المؤسسة الوطنية لتسويق عتاد الرى وصيانتة  
فيجعلها «المؤسسة الوطنية لتجهيزات  
الرى».

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الرى والبيئة  
والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان  
III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 474 المؤرخ  
فى 2 ربيع الأول عام 1403 الموافق 18 ديسمبر سنة  
1982 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لتسويق  
عتاد الرى وصيانتة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ فى  
18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى  
يحدد صلاحيات وزير الرى والبيئة والغابات  
وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

مرسوم رقم 86 - 79 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية المؤسسة الوطنية للري الزراعي فيجعلها «المؤسسة الوطنية لتهيئة الري» ويعمل قانونها الاساسي.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 468 المؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1403 الموافق 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للري الزراعي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم مايلي :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تغير تسمية المؤسسة الوطنية للري الزراعي المحدثه بالمرسوم رقم 82 - 468 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه، فتصبح «المؤسسة الوطنية لتهيئة الري»، وتدعى في صلب النص «المؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي

للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971، المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، ولاحكام هذا القانون الاساسي.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشييد مباني الري ومنشآت التي تدخل في جميع مشاريع تهيئة الري الزراعي.

المادة 3 : تحدد أهداف المؤسسة ووسائلها طبقا لهدفها، كما يأتي :

### أولا - الاهداف :

تتولى المؤسسة بالخصوص انجاز الاشغال المتعلقة باقامة شبكات الصرف والتطهير والطرق المرتبطة بها.

كما تتولى جميع الاشغال المرتبطة بهدفها والمتعلقة بدعم مباني الري أو منشآته التابعة لنسيج التجهيزات أو الشبكات المقامة من قبل، وجميع أشغال الري المرتبطة بهدفها.

### ثانيا - الوسائل :

I - تزود الدولة المؤسسة، قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها، بالوسائل والهيكل والخصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين المرتبطين بمتابعة أعمالها أو المخصصين لتحقيق الاهداف المحددة لها،

2 - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك، في حدود اختصاصها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية، والتجارية، لتحقيق الاهداف التي يحددها لها قانونها الاساسي، ومخططات التنمية وبرامجها،

3 - يمكن المؤسسة أيضا، في الحدود المسموح بها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، أن تقترض لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها، في اطار مخططات التنمية وبرامجها.

وتشكل هذه الوحدات ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

### الباب الثالث

#### الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 10 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 11 : تمارس سلطات الوصاية والرقابة طبقا للتشريع الجارى به العمل، لاسيما التشريع الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 12 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

### الباب الرابع

#### ممتلكات المؤسسة

المادة 13 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 14 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات ووزير المالية.

المادة 15 : يقع أى تعديل لاحق فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى اجتماع يعقده مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

### الباب الخامس

#### الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 16 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة

4 - تخول المؤسسة من جهة أخرى، القيام بالعمليات التجارية والعقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية المرتبطة بهدفها، التى من شأنها أن تسهل توسعها فى حدود اختصاصها، وذلك فى اطار التنظيم الجارى به العمل.

المادة 4 : تخول المؤسسة، فى اطار التنظيم الجارى به العمل، ابرام أى اتفاقية أو عقد مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية، يتعلق ببرنامج عملها، ويكون ضروريا لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها فى اطار مخططات التنمية وبرامجها.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة فى مدينة وهران. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالرى.

### الباب الثانى

#### الهيكل - التسيير - العمل

المادة 6 : يخضع هيكل المؤسسة، ووحداتها، وتسييرها، وعملها، للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللحكام التى نص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 8 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،
- اللجان الدائمة.

المادة 9 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التى تشتمل عليها، وتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.

المادة 22 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986. الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 86 - 80 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية المؤسسة الوطنية لمنشآت الري الكبرى فيجعلها «المؤسسة الوطنية لجر المياه ونقلها» ويعدل قانونها الاساسي.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 102 المؤرخ في 10 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 6 مارس سنة 1982 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لمنشآت الري الكبرى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات، - وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء، يرسم مايلي :

### الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تغير تسمية المؤسسة الوطنية

للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل، لاسيما ما يتعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 17 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالتخطيط ليوافقا عليها فى الآجال القانونية.

المادة 18 : ترسل الموازنة، وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج، والتقرير السنوى عن نشاط السنة المنصرمة، مصحوبة، بأراء مجلس العمال فى المؤسسة أو مجلس العمال فى الوحدة وتوصياته، وبتقارير المؤسسة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط، ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 19 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

### الباب السادس

#### اجراء التعديل

المادة 20 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم، ما عدا التعديلات المنصوص عليها فى المادة 15 أعلاه، بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على هذا القانون الاساسي.

يقترح المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى جلسة يعقدها مجلس المديرية، بعد استشارة مجلس العمال، ثم يعرض على الوزير المكلف بالرى قصد الموافقة عليه.

المادة 21 : تلغى جميع أحكام المرسوم رقم 82 - 468 المؤرخ فى 18 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه، ما عدا الحكم المتعلق بانشاء المؤسسة الوطنية للرى الزراعى.



لتحقيق الاهداف التى يحددها لها قانونها الاساسى، ومخططات التنمية وبرامجها،

3 - يمكن المؤسسة أيضا، فى الحدود المسموح بها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، أن تقتضى لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها، فى اطار مخططات التنمية وبرامجها،

4 - تخول المؤسسة من جهة أخرى، القيام بالعمليات التجارية والعقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية المرتبطة بهدفها، التى من شأنها أن تسهل توسعها فى حدود اختصاصها، وذلك فى اطار التنظيم الجارى به العمل.

المادة 4 : تخول المؤسسة، فى اطار التنظيم الجارى به العمل، ابرام أى اتفاقية أو عقد مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية، يتعلق ببرنامج عملها، ويكون ضروريا لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها فى اطار مخططات التنمية وبرامجها.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة فى مدينة عنابة. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالرى.

## الباب الثانى

### الهيكل - التسيير - العمل

المادة 6 : يخضع هيكل المؤسسة، ووحداتها، وتسييرها، وعملها، للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللحكام التى نص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 8 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،

لمنشآت الرى الكبرى المحدثه بالمرسوم رقم 82 - 102 المؤرخ فى 10 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 6 مارس سنة 1982 المذكور أعلاه، فتصبح «المؤسسة الوطنية لجر المياه «ونقلها»، وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير، وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971، المتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللاحكام هذا القانون الاساسى.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، انجاز هياكل الرى الاساسية اللازمة لنقل مورد الماء من مكان تعبئته الى مكان استعماله.

المادة 3 : تحدد أهداف المؤسسة ووسائلها طبقا لهدفها، كما يأتى :

### أولا - الاهداف :

تتولى المؤسسة انجاز أشغال الرى التى تتعلق بجر المياه ونقلها (أنابيب جر المياه، وقنوات ايصالها، والانفاق، والأحواض، واقامة محطات الضخ).

كما تتولى المحافظة على المنشآت الموجودة، وصيانتها، وجميع أشغال الرى المرتبطة بهدفها.

### ثانيا - الوسائل :

1 - تزود الدولة المؤسسة، قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها، بالوسائل والهيكل والخصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين المرتبطين بمتابعة أعمالها أو المخصصين لتحقيق الاهداف المحددة لها،

2 - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك، فى حدود اختصاصها وطبقا لاحكام التشريعية والتنظيمية، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية، والتجارية،

– المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،  
– اللجان الدائمة.

المادة 9 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التي تشتمل عليها، وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.  
وتشكل هذه الوحدات ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 – 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

### الباب الثالث

#### الوصاية – الرقابة – التنسيق

المادة 10 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 11 : تمارس سلطات الوصاية والرقابة طبقا للتشريع الجارى به العمل، لاسيما التشريع الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 12 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 – 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

### الباب الرابع

#### ممتلكات المؤسسة

المادة 13 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 14 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات ووزير المالية.

المادة 15 : يقع أى تعديل لاحق فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية، بناء على

اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى اجتماع يعقده مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

### الباب الخامس

#### الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 16 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل، لاسيما ما يتعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 17 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالتخطيط ليوافقا عليها فى الأجال القانونية.

المادة 18 : ترسل الموازنة، وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج، والتقارير السنوى عن نشاط السنة المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس العمال فى المؤسسة أو مجلس العمال فى الوحدة، وتوصياته، وبتقارير المؤسسة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط، ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 19 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 – 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

### الباب السادس

#### اجراء التعديل

المادة 20 : يقع أى تعديل فى احكام هذا المرسوم، ما عدا التعديلات المنصوص عليها فى المادة 16 أعلاه، بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على هذا القانون الاساسى.

يقترح المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى جلسة يعقدها مجلس المديرية، بعد استشارة مجلس العمال، ثم يعرض على الوزير المكلف بالرى قصد الموافقة عليه.

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تغير تسمية المؤسسة الوطنية لانتاج الانابيب من الاسمنت المحدثه بالمرسوم رقم 82 - 475 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه، فتصبح «المؤسسة الوطنية لقنوات الري».

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 86 - 82 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية المؤسسة الوطنية لاستثمار الاعلام الخاص بالري فيجعلها «المؤسسة الوطنية لمعالجة الاعلام الآلي في الري» ويعدل قانونها الاساسي.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 212 المؤرخ في 27 شعبان عام 1402 الموافق 19 يونيو سنة 1982 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لاستثمار الاعلام الخاص بالري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

المادة 21 : تلغى جميع أحكام المرسوم رقم 82 - 102 المؤرخ في 6 مارس سنة 1982 المذكور أعلاه، ماعدا الاحكام المتعلقة بانشاء المؤسسة الوطنية لمنشآت الري الكبرى.

المادة 22 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 86 - 81 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية المؤسسة الوطنية لانتاج الانابيب من الاسمنت فيجعلها «المؤسسة الوطنية لقنوات الري».

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 475 المؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1403 الموافق 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لصناعة الانابيب،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

- وبعد استطلاع رأي مجلس الوزراء،

ولهذا الغرض، فهي تقوم بما يأتي :

— تشارك في تطوير أداة الاعلام الآلى وترقيتها،

— يمكن أن تساعد مؤسسات القطاع وأجهزته في انجاز مخططات الاعلام الآلى، وفقا للتوجيهات في هذا المجال،

— تطور وتكيف منتوجات الاعلام الآلى وتشارك في ضبط مقاييس تجهيزات الاعلام الآلى وتركيبها وصيانتها وفقا للتنظيم الجارى به العمل،

— تساعد المؤسسات والاجهزة التابعة للقطاع في ميادين النشاط الاخرى المرتبطة بهدفها،

— تتولى تقويم التقنيات والمعدات والتجهيزات، وتحدد كفاءاتها تبعا لاحتياجات القطاع، وتقترح الاستعمالات المثلى،

— تدرس السبل والوسائل الواجب استخدامها بغية تعميم اداة الاعلام الآلى،

— تكلف بنشر المعلومات والتعليق، والتحقيقات والدراسات والنصوص الوثائقية،

— تتولى انجاز مجلات متخصصة ودوريات الاعلام التقنى واصدارها وطبعها،

— تساهم بواسطة دعامة التصوير والوسائل

السمعية البصرية في التعريف بمنجزات القطاع،

— تشجع نمو الاعلام الآلى الاقتصادى والاجتماعى من خلال نشرياتها.

### ثانيا - الوسائل :

I - تزود الدولة المؤسسة، قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها، بالوسائل والهيكل والحصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين المرتبطين بمتابعة أعمالها أو المخصصين لتحقيق الاهداف المحددة لها،

2 - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك، في حدود اختصاصها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، جميع الوسائل العقارية وغير

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1405، الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

— وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم مايلى :

### الباب الاول

#### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تغير تسمية المؤسسة الوطنية لاستثمار الاعلام الخاص بالرى المحدثة بالمرسوم رقم 82 - 212 المؤرخ في 19 يونيو سنة 1982 المذكور أعلاه، فتصبح «المؤسسة الوطنية لمعالجة الاعلام الآلى فى الرى»، وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير، وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971، المتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات، ولاحكام هذا القانون الاساسى.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعداد منظومات الاعلام ذات الطابع العملى والتسيير لقطاع الرى والبيئة والغابات واقامتها.

وفى هذا الاطار، تقدم الخدمات المندرجة فى تحديد هدفها للادارة المركزية وجميع المتعاملين فى القطاع.

المادة 3 : تحدد أهداف المؤسسة ووسائلها طبقا لهدفها، كما يأتى :

### أولا - الاهداف :

تتولى المؤسسة، فى اطار تطبيق السياسة الوطنية فى مجال الاعلام الآلى، اقامة منظومات وطرق واجراءات تسيير أداة الاعلام الآلى وترقيتها فى ميادين نشاط القطاع.

### الباب الثالث

#### الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 9 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 10 : تمارس سلطات الوصاية والرقابة طبقا للتشريع الجارى به العمل، لاسيما التشريع الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 11 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

### الباب الرابع

#### ممتلكات المؤسسة

المادة 12 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 13 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات ووزير المالية.

المادة 14 : يقع أى تعديل لاحق فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى اجتماع يعقده مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

### الباب الخامس

#### الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 15 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل، لاسيما ما يتعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 16 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال

العقارية، والصناعية، والمالية، والتجارية، لتحقيق الاهداف التى يحددها لها قانونها الاساسى، ومخططات التنمية وبرامجها،

3 - يمكن المؤسسة أيضا، فى الحدود المسموح بها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، أن تقتضى لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها، فى اطار مخططات التنمية وبرامجها،

المادة 4 : يكون مقر المؤسسة فى مدينة الجزائر. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالرى.

### الباب الثانى

#### الهيكل - التسيير - العمل

المادة 5 : يخضع هيكل المؤسسة، ووحداتها، وتسييرها، وعملها، للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام التى ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 6 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 7 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،
- اللجان الدائمة.

المادة 8 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التى تشتمل عليها، وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.

وتشكل هذه الوحدات ويحدد عددها وفقا للاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

مرسوم رقم 86 - 83 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يجمع أعمال المؤسسة الوطنية لمعالجة المياه، وأعمال شركة التجهيز والانجاز في مجال السرى، وأعمال استغلال مياه المؤسسة الوطنية لحفر الآبار وترميمها، ويكلف المؤسسة الوطنية للمعالجة المائية بهذه الاعمال كلها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير السرى والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و I52 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتعلق بالقانون الاساسى العام للعامل،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبى الوطنى،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 04 المؤرخ في 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

المؤسسة أو الوحدة وتوصياته الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالتخطيط ليوافقا عليها في الآجال القانونية.

المادة 17 : ترسل الموازنة، وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج، والتقارير السنوى عن نشاط السنة المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس العمال في المؤسسة أو مجلس العمال في الوحدة، وتوصياته، وبتقارير المؤسسة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط، ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 18 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

## الباب السادس

### اجراء التعديل

المادة 19 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم، ما عدا التعديلات المنصوص عليها فى المادة 14 أعلاه، بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على هذا القانون الاساسى.

يقترح المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى جلسة يعقدها مجلس المديرية، بعد استشارة مجلس العمال، ثم يعرض على الوزير المكلف بالرى قصد الموافقة عليه.

المادة 20 : تلغى أحكام المرسوم رقم 82 - 212 المؤرخ في 19 يونيو سنة 1982 المذكور أعلاه، ماعدا الحكم المتعلق بانشاء المؤسسة الوطنية لاستثمار الاعلام الخاص بالرى.

المادة 21 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 145 المؤرخ فى 16 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 10 أبريل سنة 1982 الذى ينظم الصفقات التى يبرمها المتعامل العمومى، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 469 المؤرخ فى 2 ربيع الاول عام 1403 الموافق 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لحفر الآبار وترميمها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 327 المؤرخ فى أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لمعالجة المياه،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم مايلى :

### الباب الاول

#### الأعمال - الوظائف - الاختصاصات

المادة الاولى : تمارس المؤسسة الوطنية للمعالجة المائية من الآن فصاعدا أعمال المؤسسة الوطنية لمعالجة المياه المحدثه بالمرسوم رقم 83 - 327 المؤرخ فى 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه، وأعمال شركة التجهيز والانجاز فى مجال الرى، المحدثه بالمرسوم رقم 82 - 103 المؤرخ فى 6 مارس سنة 1982 المذكور أعلاه، وأعمال استغلال مياه المؤسسة الوطنية لحفر الآبار وترميمها المحدثه بالمرسوم رقم 82 - 469 المؤرخ فى 18 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه، وتخضع لهذا القانون الاساسى، وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القيام بالدراسات وانجاز محطات معالجة ماء الشرب وتشغيلها وتصفية المياه المستعملة، وازالة الاملاح من المياه المالحة.

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 103 المؤرخ فى 10 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 6 مارس سنة 1982 والمتضمن انشاء شركة التجهيز والانجاز فى مجال الرى،

المادة 8 : يكون مقر المؤسسة في مدينة الجزائر. ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير الوصى.

## الباب الثانى

### الهيكل - التسيير - العمل

المادة 9 : يخضع هيكل المؤسسة ووحداتها وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللأحكام التى ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 10 : اجهزة المؤسسة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات،
- اللجان الدائمة.

المادة 11 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدة التى تشتمل عليها وتشكل وحدات المؤسسة ويحدد عددها وفقا لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

### الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 12 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الرى والبيئة والغابات ورقابته ويمارس سلطاته طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 21 نوفمبر سنة 1975 الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 13 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط

كما تتولى صيانة المنشآت الموجودة والمحافظة عليها واعادة تأهيلها وجميع الاشغال المرتبطة بعملها.

المادة 3 : تطور المؤسسة وسائل التصميم والدراسة للتحكم فى التقنيات المرتبطة بهدفها، ويمكنها أن تقوم بأى دراسة أو بحث له علاقة بمبادئ عملها. كما يمكنها أن تصمم وتستغل أو تودع أى براءة اختراع، أو رخصة، أو نموذج أو طريقة فى الصنع ترتبط بهدفها.

المادة 4 : تخول المؤسسة فى اطار اختصاصاتها التزود بوسائل التدخل المادية، ومخابر التحليل، ومحطات التجريب.

المادة 5 : تحول الى المؤسسة، طبقا للتنظيم الجارى به العمل، جميع الاملاك والحقوق والالتزامات التى كانت تحوزها فى مجال استغلال المياه المؤسسة الوطنية لمعالجة المياه، وشركة تجهيز الرى وانجازه، والمؤسسة الوطنية لحفر الآبار وترميمها.

المادة 6 : تمارس المؤسسة أعمالها فى جميع أنحاء التراب الوطنى فى اطار القوانين والتنظيمات المعمول بها.

ويمكنها، زيادة على ذلك، أن تقوم، فى الاطار القانونى والتنظيمى، بجميع العمليات الصناعية والمالية والعقارية وغير العقارية المرتبطة بأعمالها، والتى من شأنها أن تساعد على تطويرها.

تؤهل المؤسسة، بناء على موافقة السلطة الوصية وفى اطار التنظيم الجارى به العمل أن تبرم أية صفقة أو اتفاقية تتعلق ببرنامج أعمالها مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية.

المادة 7 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى، وتعد تاجرة فى علاقاتها مع الغير.



## الباب السادس

## اجراء التعديل وأحكام ختامية

المادة 21 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على النص المذكور.

ويقدم المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى شكل اقتراح خلال اجتماع يعقده مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ثم يقدم الى الوزير الوصى ليوافق عليه.

المادة 22 : لا يمكن حل المؤسسة وتصفية أملاكها وأيلولتها الا بنص مماثل يحدد شروط تصفية أصولها وتخصيصها.

المادة 23 : يلغى المرسومان المذكوران أعلاه رقم 82 - 103 المؤرخ فى 6 مارس سنة 1982 ورقم 83 - 237 المؤرخ فى 14 مايو سنة 1983 المذكوران أعلاه.

المادة 24 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 84 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يجمع أعمال المؤسسة الوطنية لانجاز السدود وأعمال المؤسسة الوطنية لاشغال الرى، ويكلف المؤسسة الوطنية لتقنية الرى بهذه الاعمال كلها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الرى والبيئة والغابات،

المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الرابع

## ممتلكات المؤسسة

المادة 14 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسات الاشتراكية

المادة 15 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير الوصى ووزير المالية.

المادة 16 : يقع أى تعديل فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير الوصى ووزير المالية بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى جلسة يعقدها مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال.

## الباب الخامس

## الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 17 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة مشفوعة بأراء مجلس العمال وتوصياته فى الآجال القانونية ليوافق عليها الوزير الوصى ووزير المالية ووزير التخطيط.

المادة 19 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس العمال وتوصياته والمؤسسة المكلفة بالرقابة، الى الوزير الوصى ووزير المالية ووزير التخطيط.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 32 المؤرخ في 17 ربيع الاول عام 1398 الموافق 25 فبراير سنة 1978 والمتضمن احداث المؤسسة الوطنية لاشغال الرى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 145 المؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 10 أبريل سنة 1982 الذى ينظم الصفقات التى يبرمها المتعامل العمومى، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 470 المؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1403 الموافق 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لانجاز السدود،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 325 المؤرخ في اول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن تعديل المادتين 2 و 4 من المرسوم رقم 78 - 32 المؤرخ في 25 فبراير سنة 1978 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لاشغال الرى،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في اول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى للعام للعامل،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع قبل المجلس الشعبى الوطنى،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 04 المؤرخ في 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

المادة 5 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير.

المادة 6 : يكون مقر المؤسسة في مدينة الجزائر، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير الوصى.

## الباب الثانى

### الهيكل - التسيير - العمل

المادة 7 : يخضع هيكل المؤسسة ووحداتها وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللحكام التى ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 8 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات،
- اللجان الدائمة.

المادة 9 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التى تشتمل عليها وتشكل وحدات المؤسسة ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

### الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 10 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الرى والبيئة والغابات ورقابته، ويمارس سلطاته طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 21 نوفمبر سنة 1975 الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم ما يلى :

## الباب الاول

### الاعمال - الوظائف - الاختصاصات

المادة الاولى : تمارس المؤسسة الوطنية لتقنية الرى مع الآن فصاعدا أعمال المؤسسة الوطنية لانجاز السدود المحدثة بالمرسوم رقم 82 - 470 المؤرخ فى 18 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه، وأعمال المؤسسة الوطنية لاشغال الرى المحدثة بالمرسوم رقم 78 - 32 المؤرخ فى 25 فبراير سنة 1978 المذكور أعلاه، وتخضع لهذا القانون الاساسى، تدعى فى صلب النص «المؤسسة».

المادة 2 : تتولى المؤسسة الوطنية لتقنية الرى فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية انجاز السدود الكبرى :

- تقوم بانجاز السدود الكبرى على اختلاف أنواعها، وتتولى تجهيزها الهيدروميكانيكى،
- كما تتولى الاشغال الجوفية والحقق،
- وفى مجال المحافظة على السدود وصيانتها، تتولى أشغال جرف السدود ودعمها.

المادة 3 : تحول الى المؤسسة الوطنية لتقنية الرى طبقا للتنظيم الجارى به العمل، جميع الاملاك والحقوق والالتزامات التى كانت تحوزها المؤسسة الوطنية لانجاز السدود والمؤسسة الوطنية لاشغال الرى.

المادة 4 : تمارس المؤسسة أعمالها فى جميع أنحاء التراب الوطنى فى اطار القوانين والتنظيمات المعمول بها.

ويمكنها، زيادة على ذلك، أن تقوم، فى الاطار القانونى والتنظيمى، بجميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية وغير العقارية المرتبطة بأعمالها، والتى من شأنها أن تساعد على تطويرها.

المادة II : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب السادس

### اجراء التعديل وأحكام ختامية

المادة 19 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على النص المذكور.

ويقدم المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى شكل اقتراح خلال اجتماع يعقده مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ثم يقدم الى الوزير الوصى ليوافق عليه.

المادة 20 : لا يمكن حل المؤسسة وتصفية أملاكها وأصولتها الا بنص مماثل يحدد شروط تصفية أصولها وتخصيصها.

المادة 21 : يلغى المرسوم رقم 78 - 32 المؤرخ في 25 فبراير سنة 1978 والمرسوم رقم 82 - 470 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 والمرسوم رقم 83 - 325 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 المذكورون أعلاه.

المادة 22 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 85 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية شركة دراسات الرى لمدينة قسنطينة فيجعلها «المؤسسة الوطنية لمشاريع الرى فى شرق البلاد».

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الرى والبيئة والغابات،

المادة 12 : تخضع ممتلكات المؤسسة للأحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الرابع

### ممتلكات المؤسسة

المادة 13 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير الوصى ووزير المالية.

المادة 14 : يقع أى تعديل فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير الوصى ووزير المالية بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى جلسة يعقدها مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال.

## الباب الخامس

### الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 15 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للأحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 16 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة مشفوعة بأراء مجلس العمال وتوصياته فى الآجال القانونية ليوافق عليها الوزير الوصى ووزير المالية ووزير التخطيط.

المادة 17 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوى مع نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس العمال وتوصياته والمؤسسة المكلفة بالرقابة الى الوزير الوصى ووزير المالية ووزير التخطيط.

المادة 18 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لأحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى

مرسوم رقم 86 - 86 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يجمع أعمال شركة دراسات الري في مدينة الجزائر، وأعمال شركة دراسات الري في ورقلة، ويكلف المؤسسة الوطنية لمشاريع الري في وسط البلاد بهذه الاعمال كلها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - IO و I52 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - I2 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتعلق بالقانون الاساسي العام للعامل،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع قبل المجلس الشعبي الوطني،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 04 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - IO و I52 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 75 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1398 الموافق أول أبريل سنة 1978 والمتضمن احداث شركة دراسات الري لمدينة قسنطينة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - I26 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984، الذي يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات، وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تغير تسمية شركة دراسات الري لمدينة قسنطينة المحدثه بالمرسوم رقم 78 - 75 المؤرخ في أول أبريل سنة 1978 المذكور أعلاه، فتصبح «المؤسسة الوطنية لمشاريع الري في شرق البلاد»، وتسمى في صلب النص «المؤسسة».

المادة 2 : تعدل الفقرة الاولى من المادة 3 من المرسوم رقم 78 - 75 المؤرخ في أول أبريل سنة 1978 المذكور أعلاه، كما يأتي :

«المادة 3 : تمارس المؤسسة أعمالها في مجموع التراب الوطني».

المادة 3 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم والمنصوص عليها في المرسوم رقم 78 - 75 المؤرخ في أول أبريل سنة 1978 المذكور أعلاه.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،
- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 145 المؤرخ فى 16 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 10 أبريل سنة 1982 الذى ينظم الصفقات التى يبرمها المتعامل العمومى، المعدل والمتمم،
- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،
- يرسم ما يلى :

### الباب الاول

#### الاعمال - الوظائف - الاختصاصات

المادة الاولى : تمارس المؤسسة الوطنية لمشاريع الرى فى وسط البلاد من الآن فصاعدا أعمال شركة دراسات الرى فى مدينة الجزائر، المحدثة بالمرسوم رقم 78 - 73 المؤرخ فى أول أبريل سنة 1978 المذكور أعلاه، وأعمال شركة دراسات الرى فى ورقلة، المحدثة بالمرسوم رقم 78 - 76 المؤرخ فى أول أبريل سنة 1978 المذكور أعلاه، وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

المادة 2 : تتولى المؤسسة، لهذا الغرض فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اجراء الدراسات فى قطاع الرى :

- فى ميدان التعبئة، تقوم المؤسسة بدراسة السدود التلية والسدود الصغيرة،
- فى ميدان التموين بماء الشرب، تقوم بدراسة منشآت التوزيع وتجهيزاته وشبكاته، ومحطات المعالجة،
- فى ميدان التطهير، تقوم بدراسة شبكات التوزيع ومنشآت الحماية من الفيضانات ومحطات التصفية،
- فى ميدان الرى والتصريف، تقوم باعداد الرسوم التخطيطية لتهيئة شبكات الرى والتصريف ودراساتها.

وبهذه الصفة، تقوم المؤسسة بدراسة طوبوغرافيا المنشآت التابعة لاختصاصها ورسم

1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975، والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17 اذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ فى 13 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 23 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 73 المؤرخ فى 23 ربيع الثانى عام 1398 الموافق أول أبريل سنة 1978 والمتضمن احداث شركة دراسات الرى فى مدينة الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 76 المؤرخ فى 23 ربيع الثانى عام 1398 الموافق أول أبريل سنة 1978 والمتضمن انشاء شركة دراسات الرى فى ورقلة لحفر الآبار وترميمها،

- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات  
- اللجان الدائمة.

المادة 9 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال  
الوحدات التي تشتمل عليها وتشكل وحدات  
المؤسسة ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم  
73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق  
بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

### الباب الثالث

#### الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 10 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير  
الرى والبيئة والغابات ورقابته ويمارس سلطاته  
طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة  
1975 الذي يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة  
الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى  
التابعة للدولة.

المادة 11 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق  
المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص  
عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل  
سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات  
الاشتراكية.

### الباب الرابع

#### ممتلكات المؤسسة

المادة 12 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام  
التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسات  
الاشتراكية.

المادة 13 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة  
بقرار وزارى مشترك بين الوزير الوصى ووزير  
المالية.

المادة 14 : يقع أى تعديل فى الرأسمال  
الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير  
الوصى ووزير المالية بناء على اقتراح من المدين  
العام للمؤسسة يعرضه فى جلسة يعقدها مجلس  
المديرية بعد استشارة مجلس العمال.

الخرائط والصور البيانية والدراسات المعمارية  
والهندسية المدنية.

كما يمكن أن تتولى متابعة أشغال انجاز  
منشآت الرى ومراقبتها.

المادة 3 : تحول الى المؤسسة الوطنية لمشاريع  
الرى فى وسط البلاد، طبقا للتنظيم الجارى به  
العمل، جميع الاملاك والحقوق والالتزامات التي  
كانت تحوزها شركة دراسات الرى فى مدينة  
الجزائر وشركة دراسات الرى فى ورقلة.

المادة 4 : تمارس المؤسسة أعمالها فى جميع  
أنحاء التراب الوطنى، فى اطار القوانين  
والتنظيمات المعمول بها. ويمكنها أن تستعين فى  
أداء مهمتها بأجهزة علمية أو تقنية وطنية كانت  
أم أجنبية. ويمكنها، زيادة على ذلك أن تقوم،  
فى الاطار القانونى والتنظيمى، بجميع العمليات  
الصناعية والتجارية والمالية والعقارية وغير  
العقارية المرتبطة بأعمالها، والتي من شأنها أن  
تساعد على تطورها.

المادة 5 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية  
والاستقلال المالى، وتمتد تاجرة فى علاقاتها  
مع الغير.

المادة 6 : يكون مقر المؤسسة فى مدينة الجزائر.  
ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى  
بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير الوصى.

### الباب الثانى

#### الهيكل - التسيير - العمل

المادة 7 : يخضع هيكل المؤسسة ووحداتها  
وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة فى ميثاق  
التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللاحكام التي  
ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر  
سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات  
والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 8 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،

- مجلس المديرية،

حرر بالجزائر في 23 شعبان عام 1406 الموافق  
22 أبريل سنة 1986. الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 86 - 87 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406  
الموافق 22 أبريل سنة 1986 يجمع أعمال  
شركة دراسات الري في وهران، وأعمال  
شركة دراسات الري في بشار، ويكلف  
المؤسسة الوطنية لمشاريع الري في غرب البلاد  
بهذه الاعمال كلها.

ان رئيس الجمهورية،  
- بناء على تقرير وزير الري والبيئة  
والغابات،  
- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان  
III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في  
أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978  
والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في  
14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة  
1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة  
قبل المجلس الشعبي الوطني،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في  
14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة  
1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة  
طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي  
للمؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28  
رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971  
والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع  
النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 04 المؤرخ في 26  
ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975  
والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

## الباب الخامس الهيكل المالي في المؤسسة

المادة 15 : يخضع الهيكل المالي في المؤسسة  
للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 16 : تقدم الحسابات التقديرية في  
المؤسسة مشفوعة بأراء مجلس العمال وتوصياته  
في الآجال القانونية ليوافق عليها الوزير الوصي  
ووزير المالية ووزير التخطيط.

المادة 17 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال  
العام وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج  
والتقرير السنوي عن نشاط السنة المالية  
المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس العمال وتوصياته  
والمؤسسة المكلفة بالرقابة الى الوزير الوصي  
ووزير المالية ووزير التخطيط.

المادة 18 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل  
التجاري طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في  
29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني  
للمحاسبة.

## الباب السادس اجراء التعديل واحكام ختامية

المادة 19 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا  
المرسوم بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة  
على النص المذكور.

ويقدم المدير العام للمؤسسة نص التعديل  
فى شكل اقتراح خلال اجتماع يعقده مجلس  
الديرية بعد استشارة مجلس العمال، ثم يقدم  
الى الوزير الوصى ليوافق عليه.

المادة 20 : لا يمكن حل المؤسسة وتصفية  
أموالها وأصولها الا بنص مماثل يحدد شروط  
تصفية أصولها وتخصيصها.

المادة 21 : يلغى المرسوم رقم 78 - 76 المؤرخ  
فى أول أبريل سنة 1978 ورقم 78 - 73 المؤرخ فى  
أول أبريل سنة 1978 المذكوران أعلاه.

المادة 22 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية.



I6 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 10 أبريل سنة 1982 الذى ينظم الصفقات التى يبرمها المتعامل العمومى، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 248 المؤرخ فى 3 شوال عام 1402 الموافق 24 يوليو سنة 1982 والمتضمن انشاء شركة دراسات الرى فى بشار،  
- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم ما يلى :

### الباب الاول

#### الاعمال - الوظائف - الاختصاصات

المادة الاولى : تمارس المؤسسة الوطنية لمشاريع الرى فى غرب البلاد مع الآن فصاعدا أعمال شركة دراسات الرى فى وهران، المحدثة بالمرسوم رقم 78 - 74 المؤرخ فى أول أبريل سنة 1978 المذكور أعلاه، وأعمال شركة دراسات الرى فى بشار، المحدثة بالمرسوم رقم 82 - 248 المؤرخ فى 24 يوليو سنة 1982 المذكور أعلاه، وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

المادة 2 : تتولى المؤسسة، لهذا الغرض فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اجراء الدراسات فى قطاع الرى :

- فى ميدان التعبئة، تقوم المؤسسة بدراسة السدود التلية والسدود الصغيرة،
- فى ميدان التموين بماء الشرب، تقوم بدراسة منشآت التوزيع وتجهيزاته وشبكاته، ومحطات المعالجة،
- فى ميدان التطهير، تقوم بدراسة شبكات التوزيع ومنشآت الحماية من الفيضانات ومحطات التصفية،
- فى ميدان الرى والتصرف، تقوم باعداد الرسوم التخطيطية لتهيئة شبكات الرى والتصرف ودراساتها.

وبهذه الصفة، تقوم المؤسسة بدراسة طوبوغرافيا المنشآت التابعة لاختصاصها ورسم الخرائط والصور البيانية والدراسات المعمارية والهندسية المدنية.

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 74 المؤرخ فى 23 ربيع الثانى عام 1398 الموافق أول أبريل سنة 1978 والمتضمن احداث شركة دراسات الرى فى وهران،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 145 المؤرخ فى

كما يمكن أن تتولى متابعة أشغال انجاز منشآت الري ومراقبتها.

المادة 3 : تحول الى مؤسسة مشاريع الري في غرب البلاد طبقا للتنظيم الجارى به العمل، جميع الاملاك والحقوق والالتزامات التى كانت تحوزها شركة دراسات الري فى وهران، وشركة دراسات الري فى بشان.

المادة 4 : تمارس المؤسسة أعمالها فى جميع أنحاء التراب الوطنى، فى اطار القوانين والتنظيمات المعمول بها. ويمكنها أن تستعين فى أداء مهمتها بأجهزة علمية أو تقنية وطنية كانت أم أجنبية. ويمكنها، زيادة على ذلك أن تقوم، فى الاطار القانونى والتنظيمى، بجميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية وغير العقارية المرتبطة بأعمالها، والتى من شأنها أن تساعد على تطورها.

المادة 5 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى. وتعد تاجرة فى علاقاتها مع الغير.

المادة 6 : يكون مقر المؤسسة فى مدينة وهران. ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير مع الوزير الوصى.

## الباب الثانى

### الهيكل - التسيير - العمل

المادة 7 : يخضع هيكل المؤسسة ووحداتها وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللأحكام التى ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 8 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،

- مجلس المديرية،

- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات،

- اللجان الدائمة.

المادة 9 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التى تشتمل عليها وتشكل وحدات المؤسسة ويحدد عددها وفقا لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

### الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 10 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الري والبيئة والغابات ورقابته ويمارس سلطاته طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 21 نوفمبر سنة 1975 الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 11 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الرابع

### ممتلكات المؤسسة

المادة 12 : تخضع ممتلكات المؤسسة للأحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسات الاشتراكية.

المادة 13 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير الوصى ووزير المالية.

المادة 14 : يقع أى تعديل فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير الوصى ووزير المالية بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى جلسة يعقدها مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال.

## الباب الخامس

### الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 15 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للأحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

مرسوم رقم 86 - 88 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية مؤسسة الحفر وأشغال الري في الجلفة فيجعلها «المؤسسة الوطنية لحفر آبار المياه في السهوب» ويعدل قانونها الاساسي.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 690 المؤرخ في 21 صفر عام 1404 الموافق 26 نوفمبر سنة 1983 والمتضمن احداث مؤسسة الحفر وأشغال الري في الجلفة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم ما يلي :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تغير تسمية مؤسسة الحفر وأشغال الري في الجلفة، المحدثة بالمرسوم رقم 83 - 690 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، فتصبح «المؤسسة الوطنية لحفر آبار المياه في السهوب»، وتدعى في صلب النص «المؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي

المادة 16 : تقدم الحسابات التقديرية في المؤسسة مشفوعة بأراء مجلس العمال وتوصياته في الآجال القانونية ليوافق عليها الوزير الوصي ووزير المالية ووزير التخطيط.

المادة 17 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس العمال وتوصياته والمؤسسة المكلفة بالرقابة الى الوزير الوصي ووزير المالية ووزير التخطيط.

المادة 18 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

## الباب السادس

### اجراءات التعديل واحكام ختامية

المادة 19 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على النص المذكور.

ويقدم المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى شكل اقتراح خلال اجتماع يعقده مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ثم يقدم الى الوزير الوصى ليوافق عليه.

المادة 20 : لا يمكن حل المؤسسة وتصفية أملاكها وأيدولتها الا بنص مماثل يحدد شروط تصفية أصولها وتخصيصها.

المادة 21 : يلغى المرسوم رقم 78 - 74 المؤرخ فى أول أبريل سنة 1978 ورقم 82 - 248 المؤرخ فى 24 يوليو سنة 1982 المذكوران أعلاه.

المادة 22 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 23 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 ولاحكام هذا القانون الاساسي.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، انجاز اشغال الحفر والتجهيز الكهروميكانيكي.

المادة 3 : تحدد أهداف المؤسسة ووسائلها طبقا لهدفها، كما يأتي :

#### أولا - الاهداف :

تتولى المؤسسة، اشغال جلب الموارد المائية وعلى العموم جميع الاشغال المتعلقة بمنشآت جلب الموارد المائية.

كما تتولى المحافظة على المنشآت الموجودة وصيانتها، وجميع اشغال الري المرتبطة بهدفها.

#### ثانيا - الوسائل :

1 - تزود الدولة المؤسسة قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها، بالوسائل والهيكل والحصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين المرتبطين لمتابعة أعمالها أو المخصصين لتحقيق الاهداف المحددة لها،

2 - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك، في حدود اختصاصها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية، والتجارية، لتحقيق الاهداف التي يحددها لها قانونها الاساسي، ومخططات التنمية، وبرامجها،

3 - يمكن المؤسسة أيضا، في الحدود المسموح بها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، أن تقترض لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها، في اطار مخططات التنمية وبرامجها،

4 - تخول المؤسسة من جهة أخرى، القيام بالعمليات التجارية والعقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية المرتبطة بهدفها، التي من

شأنها أن تسهل توسعها في حدود اختصاصها، وذلك في اطار التنظيم الجارى به العمل.

المادة 4 : تخول المؤسسة، في اطار التنظيم الجارى به العمل، ابرام اتفاقية أو عقد مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية، يتعلق ببرنامج عملها، ويكون ضروريا لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها في اطار مخططات التنمية وبرامجها.

المادة 5 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها عبر كامل الولايات الآتية : الاغواط، وتبسة، وتيارت، والمسيلة، والبيض، وسعيدة، وتيسمسيلت، وخنشلة، والنعامة، والجلفة. ويمكنها أن تمارس استثناء، وبناء على قرار الوزير الوصي، الاشغال التي لها علاقة بهدفها في تراب ولايات أخرى غير الولايات الداخلة في اختصاصها الاقليمي.

المادة 6 : يكون مقر المؤسسة في مدينة الجلفة. ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالرى.

### الباب الثاني

#### الهيكل - التسيير - العمل

المادة 7 : يخضع هيكل المؤسسة ووحداتها وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات وللاحكام التي ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

المادة 9 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات،
- اللجان الدائمة.

## الباب الخامس

### الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 17 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل، لاسيما ما يتعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالتخطيط ليوافقا عليها فى الآجال القانونية.

المادة 19 : ترسل الموازنة، وحساب النتائج، وحساب تخصيص النتائج، والتقارير السنوى عن نشاط السنة المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس العمال فى المؤسسة أو مجلس العمال فى الوحدة، وتوصياته، وبتقارير المؤسسة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالتخطيط، ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

## الباب السادس

### اجراء التعديل

المادة 21 : يقع أى تعديل فى احكام هذا المرسوم، ما عدا التعديلات المنصوص عليها فى المادة 16 أعلاه، بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على هذا القانون الاساسى.

يقترح المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى جلسة يعقدها مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال، ثم يعرض على الوزير المكلف بالرى قصد الموافقة عليه.

المادة 22 : يلغى المرسوم رقم 83 - 690 المؤرخ فى 26 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 10 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التى تشتمل عليها، وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.

وتشكل هذه الوحدات ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

### الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 11 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 12 : تمارس سلطات الوصاية والرقابة طبقا للتشريع الجارى به العمل، لاسيما التشريع الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 13 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الرابع

### ممتلكات المؤسسة

المادة 14 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 15 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات ووزير المالية.

المادة 16 : يقع أى تعديل لاحق فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى اجتماع يعقده مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

يرسم ما يلي :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تغير تسمية مؤسسة أشغال الرى واستصلاح الاراضى فى مدينة توقرت المحدثه بالمرسوم رقم 78 - 70 المؤرخ فى أول ابريل سنة 1978 المذكور أعلاه، فتصبح «المؤسسة الوطنية لحفر آبار المياه»، وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير، وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 المتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات، ولاحكام هذا القانون الاساسى.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، انجاز اشغالها الحفر والتجهيز الكهروميكانيكى.

المادة 3 : تحدد اهداف المؤسسة ووسائلها طبقا لهدفها، كما يأتى :

### أولا - الاهداف :

تتولى المؤسسة، أشغال جلب الموارد المائية وعلى العموم جميع الاشغال المتعلقة بمنشآت جلب الموارد المائية.

كما تتولى المحافظة على المنشآت الموجودة وصيانتها، وجميع أشغال الرى المرتبطة بهدفها.

### ثانيا - الوسائل :

I - تزود الدولة المؤسسة قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها، بالوسائل والهيكل والحصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين المرتبطين لمتابعة أعمالها أو المخصصين لتحقيق الاهداف المحددة لها،

2 - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك، فى حدود اختصاصها وطبقا للاحكام التشريعية

المادة 23 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 89 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية مؤسسة أشغال الرى واستصلاح الاراضى فى مدينة توقرت فيجعلها «المؤسسة الوطنية لحفر آبار المياه» ويعدل قانونها الاساسى.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الرى والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - IO وI52 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 70 المؤرخ فى 23 ربيع الثانى عام 1398 الموافق أول ابريل سنة 1978 والمتضمن احداث مؤسسة أشغال الرى واستصلاح الاراضى فى مدينة توقرت،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ فى 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير الرى والبيئة ولغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ فى أول ربيع الاول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

والتنظيمية، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية والتجارية. لتحقيق الاهداف التي يحددها لها قانونها الاساسى، ومخططات التنمية، وبرامجها،

3 - يمكن المؤسسة أيضا، فى الحدود المسموح بها وطبقا لاحكام التشريعية والتنظيمية، أن تقتضى لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها، فى اطار مخططات التنمية وبرامجها،

4 - تخول المؤسسة من جهة أخرى، القيام بالعمليات التجارية والعقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية المرتبطة بهدفها، التى من شأنها أن تسهل توسعها فى حدود اختصاصها، وذلك فى اطار التنظيم الجارى به العمل.

المادة 4 : تخول المؤسسة، فى اطار التنظيم الجارى به العمل، إبرام أى اتفاقية أو عقد مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية، يتعلق ببرنامج عملها، ويكون ضروريا لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها فى اطار مخططات التنمية وبرامجها.

المادة 5 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها عبر كامل الولايات الآتية : بسكرة، وتامنغست، وورقلة، وايليزى، والوادي، وغرداية. ويمكنها أن تمارس استثناء، وبناء على قرار من الوزير الوصى، الاشغال التى لها علاقة بهدفها فى تراب ولايات أخرى غير الولايات الداخلة فى اختصاصها الاقليمى.

المادة 6 : يكون مقر المؤسسة فى مدينة توقرت. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالرى.

## الباب الثانى

### الهياكل - التسيير - العمل

المادة 7 : يخضع هيكل المؤسسة، ووحداتها وتسييرها، وعملها، للمبادئ الواردة فى ميثاق

التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللاحكام التى ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 9 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،
- اللجان الدائمة.

المادة 10 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التى تشتمل عليها، وتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.

وتشكل هذه الوحدات ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 اكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

### الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة II : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 12 : تمارس سلطة الوصاية والرقابة طبقا للتشريع الجارى به العمل، لاسيما التشريع الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 13 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 ابريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الرابع

## ممتلكات المؤسسة

المادة 14 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 15 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين وزير الري والغابات ووزير المالية.

المادة 16 : يقع أى تعديل لاحق فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى اجتماع يعقده مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

## الباب الخامس

## الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 17 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل، لاسيما ما يتعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالتخطيط ليوافقا عليها فى الآجال القانونية.

المادة 19 : ترسل الموازنة، وحساب النتائج، وحساب تخصيص النتائج، والتقارير السنوى عن نشاط السنة المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس العمال فى المؤسسة أو مجلس العمال فى الوحدة، وتوصياته، وبتقارير المؤسسة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالتخطيط، ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35

المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

## الباب السادس

## اجراء التعديل

المادة 21 : يقع أى تعديل فى احكام هذا المرسوم، ما عدا التعديلات المنصوص عليها فى المادة 16 أعلاه، بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على هذا القانون الاساسى.

المادة 22 : يلغى المرسوم رقم 78 - 70 المؤرخ فى أول أبريل سنة 1978 المذكور أعلاه.

المادة 23 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 90 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية مؤسسة الحفر وأشغال الري فى أدران فيجعلها «المؤسسة الوطنية لحفر آبار المياه فى الجنوب» ويعدل قانونها الاساسى.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الري والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 687 المؤرخ فى 21 صفر عام 1404 الموافق 26 نوفمبر سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة الحفر وأشغال الري فى أدران،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984



## ثانيا - الوسائل :

1 - تزود الدولة المؤسسة قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها، بالوسائل والهيكل والخصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين المرتبطين لمتابعة أعمالها أو المخصصين لتحقيق الاهداف المحددة لها،

2 - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك، في حدود اختصاصها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية والتجارية. لتحقيق الاهداف التي يحددها لها قانونها الاساسي، ومخططات التنمية، وبرامجها،

3 - يمكن المؤسسة أيضا، في الحدود المسموح بها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، أن تقترض لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها، في اطار مخططات التنمية وبرامجها،

4 - تخول المؤسسة من جهة أخرى، القيام بالعمليات التجارية والعقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية المرتبطة بهدفها، التي من شأنها أن تسهل توسعها في حدود اختصاصها، وذلك في اطار التنظيم الجارى به العمل.

المادة 4 : تخول المؤسسة، في اطار التنظيم الجارى به العمل، إبرام أى اتفاقية أو عقد مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية، يتعلق ببرامج عملها، ويكون ضروريا لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها في اطار مخططات التنمية وبرامجها.

المادة 5 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها عبر كامل الولايات الآتية : أدرار، وبشار وتندوف. ويمكنها أن تمارس استثناء، وبناء على قرار من الوزير الوصى، الاشغال التي لها علاقة بهدفها في تراب ولايات أخرى غير الولايات الداخلة في اختصاصها الاقليمي.

الذى يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم ما يلى :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقص

المادة الاولى : تغير تسمية مؤسسة الحفر وأشغال الري في أدرار المحدث بالمرسوم رقم 83 - 387 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، فتصبح «المؤسسة الوطنية لحفر آبار المياه في الجنوب» وتدعى في صلب النص «المؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام هذا القانون الاساسي.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، في اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، انجاز أشغال الحفر والتجهيز الكهروميكانيكى.

المادة 3 : تحدد اهداف المؤسسة ووسائلها طبقا لهدفها كما يأتى :

### أولا - الاهداف :

تتولى المؤسسة أشغال جلب الموارد المائية، وعلى العموم جميع الاشغال المتعلقة بمنشآت جلب الموارد المائية.

كما تتولى المحافظة على المنشآت الموجودة وصيانتها، وجميع أشغال الري المرتبطة بهدفها.

المادة 6 : يكون مقر المؤسسة في مدينة أدرار. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالرى.

المادة 7 : يخضع هيكل المؤسسة، ووحداتها وتسييرها، وعملها، للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات وللأحكام التي ينص عليها الأمر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

## الباب الثاني

### الهياكل - التسيير - العمل

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

المادة 9 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،

- مجلس المديرية،

- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،

- اللجان الدائمة.

المادة 10 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التي تشتمل عليها، وتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.

وتشكل هذه الوحدات ويحدد عددها وفقا

لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

### الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 11 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 12 : تمارس سلطة الوصاية والرقابة طبقا للتشريع الجارى به العمل، لاسيما التشريع الذي يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة

المادة 13 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 ابريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الرابع

### ممتلكات المؤسسة

المادة 14 : تخضع ممتلكات المؤسسة للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 15 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات ووزير المالية.

المادة 16 : يقع أى تعديل لاحق في الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه في اجتماع يعقده مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

## الباب الخامس

### الهيكل المالي في المؤسسة

المادة 17 : يخضع الهيكل المالي في المؤسسة للأحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل، لاسيما ما يتعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية في المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالتخطيط ليوافقا عليها في الآجال القانونية.

المادة 19 : ترسل الموازنة، وحساب النتائج، وحساب تخصيص النتائج، والتقرير السنوى عن

- بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان I11 - IO و I52 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 469 المؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1303 الموافق 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لحفر الآبار وترميمها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 83 المؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 الذي يجمع أعمال المؤسسة الوطنية لمعالجة المياه، وأعمال شركة التجهيز والانجاز في مجال الري، وأعمال استغلال مياه المؤسسة الوطنية لحفر الآبار وترميمها ويكلف المؤسسة الوطنية للمعالجة المائية بهذه الاعمال كلها،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء، يرسم ما يلي :

### الباب الاول

#### الاعمال - الوظائف - الاختصاصات

المادة الاولى : يعاد تنظيم أعمال المؤسسة الوطنية لحفر الآبار وترميمها، المحددة بالمرسوم رقم 82 - 469 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه، وتُسند الى المؤسسة الوطنية لحفر الآبار المائية في شمال البلاد، التي تدعى في صلب النص «المؤسسة» وتخضع لهذا القانون الاساسي، ماعدا أعمال استغلال المياه التي اسندها المرسوم رقم 86 - 83 المؤرخ في 22 ابريل سنة

نشاط السنة المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس العمال في المؤسسة أو مجلس العمال في الوحدة، وتوصياته، وبتقارير المؤسسة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالري، والوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالتخطيط، ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

### الباب السادس

#### اجراء التعديل

المادة 21 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم، ما عدا التعديلات المنصوص عليها فى المادة 16 أعلاه، بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على هذا القانون الاساسي.

يقترح المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى جلسة يعقدها مجلس المديرية، بعد استشارة مجلس العمال، ثم يعرض على الوزير المكلف بالري قصد الموافقة عليه.

المادة 22 : يلغى المرسوم رقم 83 - 687 المؤرخ فى 26 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 23 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 91 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يعيد تنظيم أعمال المؤسسة الوطنية لحفر الآبار وترميمها ويسندها الى المؤسسة الوطنية لحفر الآبار المائية فى شمال البلاد.

ان رئيس الجمهورية،

1986 المذكور أعلاه، الى المؤسسة الوطنية للمعالجة المائية.

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير، وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 ولاحكام هذا القانون الاساسى.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، انجاز اشغال الحفر والتجهيز الكهربوميكانيكى.

المادة 3 : تحدد اهداف المؤسسة ووسائلها طبقا لهدفها كما يأتى :

أولا - الاهداف :

تتولى المؤسسة اشغال جلب الموارد المائية، وعلى العموم جميع الاشغال المتعلقة بمنشآت جلب الموارد المائية.

كما تتولى المحافظة على المنشآت الموجودة وصيانتها، وجميع اشغال الرى المرتبطة بهدفها.

ثانيا - الوسائل :

1 - تزود الدولة المؤسسة قصد بلوغ اهدافها وأداء مهمتها، بالوسائل والهيكل والحصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين المرتبطين لمتابعة أعمالها أو المخصصين لتحقيق الاهداف المحددة لها،

2 - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك، فى حدود اختصاصها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية والتجارية. لتحقيق الاهداف التى يحددها لها قانونها الاساسى، ومخططات التنمية، وبرامجها،

3 - يمكن المؤسسة أيضا، فى الحدود المسموح بها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، أن تقترض لدعم وسائلها المالية الضرورية لأداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها، فى اطار مخططات التنمية وبرامجها،

4 - تخول المؤسسة من جهة أخرى، القيام بالعمليات التجارية والمقارية وغير المقارية، والصناعية، والمالية المرتبطة بهدفها، التى من شأنها أن تسهل توسعها فى حدود اختصاصها، وذلك فى اطار التنظيم الجارى به العمل.

المادة 4 : تخول المؤسسة، فى اطار التنظيم الجارى به العمل، إبرام أى اتفاقية أو عقد مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية، يتعلق ببرنامج عملها، ويكون ضروريا لأداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها فى اطار مخططات التنمية وبرامجها.

المادة 5 : الاختصاص الاقليمى :

تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها فى كامل تراب الولايات الآتية : الشلف، أم البواقي، باتنة، بجاية، البليدة، البويرة، تلمسان، تيزى وزو، الجزائر، جيجل، سطيف، سكيكدة، سيدى بلعباس، عنابة، قالمة، قسنطينة، المدية، مستغانم، معسكر، وهران برج بوعريريج، بومرداس، الطارف، سوق أهراس، تيبازة، ميله، عين الدفلى، عين تموشنت، غليزان.

المادة 6 : يكون مقر المؤسسة فى مدينة البليدة. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالرى.

## الباب الثانى

### الهيكل - التسيير - العمل

المادة 7 : يخضع هيكل المؤسسة، ووحداتها وتسييرها، وعملها، للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللحكام التى ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 9 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،
- اللجان الدائمة.

المادة 10 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التي تشتمل عليها، وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.

وتشكل هذه الوحدات ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

### الباب الثالث

#### الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 11 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 12 : تمارس سلطة الوصاية والرقابة طبقا للتشريع الجارى به العمل، لاسيما التشريع الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 13 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 ابريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

### الباب الرابع

#### ممتلكات المؤسسة

المادة 14 : تخضع ممتلكات المؤسسة لاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 15 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية.

المادة 16 : يقع أى تعديل لاحق فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى اجتماع يعقده مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

### الباب الخامس

#### الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 17 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة لاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل، لاسيما ما يتعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالتخطيط ليوافقا عليها فى الآجال القانونية.

المادة 19 : ترسل الموازنة، وحساب النتائج، وحساب تخصيص النتائج، والتقارير السنوى عن نشاط السنة المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس العمال فى المؤسسة أو مجلس العمال فى الوحدة، وتوصياته، وبتقارير المؤسسة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالتخطيط، ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

### الباب السادس

#### اجراء التعديل

المادة 21 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم، ما عدا التعديلات المنصوص عليها فى المادة 16 أعلاه، بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على هذا القانون الاساسى.

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الأول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها.

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء

يرسم ما يلى :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تغير تسمية مؤسسة أشغال الرى فى مدينة الرويبة، المحدثه بالمرسوم رقم 78 - 10 المؤرخ فى 4 فبراير سنة 1978 المذكور أعلاه، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 82 - 210 المؤرخ فى 19 يونيو سنة 1982 المذكور أعلاه، فتصبح «المؤسسة الوطنية للرى الحضرى فى وسط البلاد»، وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير، وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 18 نوفمبر سنة 1971 ولاحكام هذا القانون الاساسى.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، انجاز أشغال هياكل الرى الاساسية اللازمة لانجاز شبكات التموين بماء الشرب وشبكات التطهير الحضرى.

المادة 3 : تحدد اهداف المؤسسة ووسائلها طبقا لهدفها كما ياتى :

### أولا - الاهداف :

تتولى المؤسسة وضع قنوات الماء والتطهير وبناء الخزانات ومجطات الضخ وتركيبها.

كما تتولى انجاز شبكات اىصال ماء الشرب، والتطهير الحضرى، وصيانتها، وتجديدها، وجميع أشغال الرى المرتبطة بهدفها.

المادة 22 : يلغى المرسوم رقم 82 - 469 المؤرخ فى 18 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه.

المادة 23 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 ابريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 92 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 ابريل سنة 1986 يغير تسمية «مؤسسة أشغال الرى فى مدينة الرويبة فيجعلها «المؤسسة الوطنية للرى الحضرى فى وسط البلاد» ويعدل قانونها الاساسى.

ان رئيس الجمهورية،  
بناء على تقرير وزير الرى والبيئة والغابات،  
وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 10 المؤرخ فى 26 صفر عام 1398 الموافق 4 فبراير سنة 1978 والمتضمن احداث مؤسسة أشغال الرى فى مدينة الرويبة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 210 المؤرخ فى 27 شعبان عام 1402 الموافق 19 يونيو سنة 1982 والمتضمن تعديل المادتين 3 و 4 من المرسوم رقم 78 - 10 المؤرخ فى 4 فبراير سنة 1978 والمتضمن احداث مؤسسة أشغال الرى فى الرويبة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ فى 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير الرى والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

## ثانيا - الوسائل :

1 - تزود الدولة المؤسسة قصد بلوغ اهدافها وأداء مهمتها، بالوسائل والهيكل والخصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين المرتبطين لمتابعة أعمالها أو المخصصين، لتحقيق الاهداف المحددة لها.

2 - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك، في حدود اختصاصها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية، والتجارية، لتحقيق الاهداف التي يحددها لها قانونها الاساسي، ومخططات التنمية، وبرامجها،

3 - يمكن المؤسسة أيضا، في الحدود المسموح بها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، أن تقترض لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها، في اطار مخططات التنمية وبرامجها،

4 - تخول المؤسسة من جهة أخرى، القيام بالعمليات التجارية والعقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية المرتبطة بهدفها، التي من شأنها أن تسهل توسعها في حدود اختصاصها، وذلك في اطار التنظيم الجارى به العمل.

المادة 4 : تخول المؤسسة، في اطار التنظيم الجارى به العمل، إبرام أى اتفاقية أو عقد مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية، يتعلق ببرنامج عملها، ويكون ضروريا لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها في اطار مخططات التنمية وبرامجها.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة في مدينة الروبية. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالرى.

## الباب الثانى

## الهيكل - التسيير - العمل

المادة 6 : يخضع هيكل المؤسسة، ووحداتها، وتسييرها، وعملها، للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللحكام التي ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 8 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،

- مجلس المديرية،

- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،

- اللجان الدائمة.

المادة 9 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التي تشتمل عليها، وتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.

وتشكل هذه الوحدات ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

## الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 10 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 11 : تمارس سلطات الوصاية والرقابة طبقا للتشريع الجارى به العمل، لاسيما التشريع الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 12 : تشارك المؤسسة في مجال التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56

المؤرخ في 29 ابريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الرابع

### ممتلكات المؤسسة

المادة 13 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 14 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الرى والبيئـة والغابات ووزير المالية.

المادة 15 : يقع أى تعديل لاحق فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى اجتماع يعقده مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

## الباب الخامس

### الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 16 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة لاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل، لاسيما ما يتعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 17 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالتخطيط ليوافقا عليها فى الآجال القانونية.

المادة 18 : ترسل الموازنة، وحساب النتائج، وحساب تخصيص النتائج، والتقارير السنوى عن نشاط السنة المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس العمال فى المؤسسة أو مجلس العمال فى الوحدة، وتوصياته، وبتقارير المؤسسة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالتخطيط، ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 19 : تمسك حسابات المؤسسة على

الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

## الباب السادس

### اجراء التعديل

المادة 20 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم، ما عدا التعديلات المنصوص عليها فى المادة 15 أعلاه، بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على هذا القانون الاساسى.

يقترح المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى جلسة يعقدها مجلس المديرية، بعد استشارة مجلس العمال، ثم يعرض على الوزير المكلف بالرى قصد الموافقة عليه.

المادة 21 : تلغى جميع أحكام المرسوم رقم 78 - 10 المؤرخ فى 4 فبراير سنة 1978 ورقم 82 - 210 المؤرخ فى 19 يونيو سنة 1982 المذكور أعلاه، باستثناء الاحكام المتعلقة بانشاء مؤسسة أشغال الرى فى الرويبة.

المادة 22 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 93 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يجمع أعمال مؤسسة أشغال الرى فى عناية وأعمال مؤسسة الحضر وأشغال الرى فى باتنة وأعمال مؤسسة الحضر وأشغال الرى فى تبسة، ويكلف المؤسسة الوطنية للرى الحضرى فى شرق البلاد بهذه الاعمال كلها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الرى والبيئـة

والغابات،



- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 09 المؤرخ في 26 صفر عام 1398 الموافق 4 فبراير سنة 1978 والمتضمن احداث مؤسسة أشغال الرى فى عناية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 145 المؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 10 أبريل سنة 1982 الذى ينظم الصفقات التى يبرمها المتعامل العمومى، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 209 المؤرخ في 27 شعبان عام 1402 الموافق 19 يونيو سنة 1982 والذى يعدل المادة 3 من المرسوم رقم 78 - 09 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1978 والمتضمن انشاء مؤسسة أشغال الرى فى عناية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 688 المؤرخ في 21 صفر عام 1404 الموافق 26 نوفمبر سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة الحفر وأشغال الرى فى باتنة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع قبل المجلس الشعبى الوطنى،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 04 المؤرخ في 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

المادة 3 : تحول جميع الاملاك والحقوق والالتزامات التي تحوزها مؤسسة أشغال الرى فى عناية، ومؤسسة الحفر وأشغال الرى فى باتنة، ومؤسسة الحفر وأشغال الرى فى تبسة، طبقا للتنظيم المعمول به الى المؤسسة الوطنية للرى الحضرى فى شرق البلاد.

المادة 4 : تمارس المؤسسة أعمالها فى جميع أنحاء التراب الوطنى فى اطار القوانين والتنظيمات المعمول بها.

ويمكنها، زيادة على ذلك، أن تقوم فى الاطار القانونى والتنظيمى، بجميع العمليات الصناعية والمالية والعقارية وغير العقارية المرتبطة بأعمالها، والتي من شأنها أن تساعد على تطورها.

المادة 5 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 6 : يكون مقر المؤسسة فى مدينة عناية. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير الوصى.

## الباب الثانى

### الهيكل - التسيير - العمل

المادة 7 : يخضع هيكل المؤسسة ووحداتها وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللأحكام التى ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 8 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات،
- اللجان الدائمة.

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 689 المؤرخ فى 21 صفر عام 1404 الموافق 26 نوفمبر سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة الحفر وأشغال الرى فى تبسة،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم ما يلى :

## الباب الاول

### الاعمال - الوظائف - الاختصاصات

المادة الاولى : تمارس المؤسسة الوطنية للرى الحضرى فى شرق البلاد من الآن فصاعدا أعمال مؤسسة أشغال الرى فى عناية المحدثة بالمرسوم رقم 78 - 09 المؤرخ فى 4 فبراير سنة 1978 المذكور أعلاه، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 83 - 209 المؤرخ فى 19 يونيو سنة 1982 المذكور أعلاه، وأعمال شركة الحفر وأشغال الرى فى باتنة، المحدثة بالمرسوم رقم 83 - 688 المؤرخ فى 26 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، وأعمال مؤسسة الحفر وأشغال الرى فى تبسة المحدثة بالمرسوم رقم 83 - 689 المؤرخ فى 26 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

المادة 2 : تتولى مؤسسة الرى الحضرى فى شرق البلاد، لهذا الغرض، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القيام بأشغال الهياكل الاساسية فى الرى الضرورية لانجاز شبكات التمويج بماء الشرب والتطهير الحضرى.

وبهذه الصفة، فهى تضع قنوات توزيع المياه والتطهير، وتبنى الخزانات ومحطات الضخ وتتولى تركيبها.

كما تتولى تنفيذ شبكات اىصال ماء الشرب وتوزيعه، وشبكات التطهير الحضرى وصيانتها، واعادة تأهيلها وجميع الأشغال المرتبطة بعملها.

## الباب الخامس

## الهيكل المالي في المؤسسة

المادة 15 : يخضع الهيكل المالي في المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 16 : تقدم الحسابات التقديرية في المؤسسة مشفوعة بأراء مجلس العمال وتوصياته في الآجال القانونية ليوافق عليها الوزير الوصى ووزير المالية ووزير التخطيط.

المادة 17 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس العمال وتوصياته والمؤسسة المكلفة بالرقابة الى الوزير الوصى ووزير المالية ووزير التخطيط.

المادة 18 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

## الباب السادس

## اجراء التعديل وأحكام ختامية

المادة 19 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على النص المذكور.

ويقدم المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى شكل اقتراح خلال اجتماع يعقده مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ثم يقدم الى الوزير الوصى ليوافق عليه.

المادة 20 : لا يمكن حل المؤسسة وتصفية أملاكها وأيلولتها الا بنص مماثل يحدد شروط تصفية أصولها وتخصيصها.

المادة 21 : تلغى المراسيم رقم 78 - 09 المؤرخ فى 4 فبراير سنة 1978 ورقم 82 - 209 المؤرخ فى 19 يونيو سنة 1982 ورقم 83 - 688 المؤرخ فى 26

المادة 9 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التى تشتمل عليها وتشكل وحدات المؤسسة ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

## الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 10 : توضع مؤسسة الرى الحضرى فى شرق البلاد تحت وصاية وزير الرى والبيئة والغابات ورقابته ويمارس سلطاته طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 21 نوفمبر سنة 1975 الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 11 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الرابع

## ممتلكات المؤسسة

المادة 12 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسات الاشتراكية.

المادة 13 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير الوصى ووزير المالية.

المادة 14 : يقع أى تعديل فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير الوصى ووزير المالية بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى جلسة يعقدها مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال.

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم مايلي :

### الباب الاول

#### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تغير تسمية مؤسسة أشغال الرى فى مدينة وهران المحدثة بالمرسوم رقم 78 - 08 المؤرخ فى 4 فبراير سنة 1978 المذكور أعلاه، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 82 - 208 المؤرخ فى 19 يونيو سنة 1982 المذكور أعلاه، فتصبح «المؤسسة الوطنية للرى الحضرى فى غرب البلاد»، وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 ولاحكام هذا القانون الاساسى.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، انجاز أشغال الهياكل الاساسية فى الرى اللازمة لانجاز شبكات التموين بماء الشرب وشبكات التطهير الحضرى.

المادة 3 : تحدد أهداف المؤسسة ووسائلها طبقا لهدفها، كما يأتى :

#### أولا - الاهداف :

تقوم المؤسسة بوضع قنوات توزيع الماء والتطهير، وبناء الخزانات ومحطات الضخ وتركيبها.

كما تتولى تنفيذ شبكات جر ماء الشرب والتطهير الحضرى وتوزيعه وكذلك صيانتها وتجديدها وجميع أشغال الرى المرتبطة بهدفها.

نوفمبر سنة 1983 ورقم 83 - 689 المؤرخ فى 26 نوفمبر سنة 1983 المذكورة أعلاه.

المادة 22 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

### الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 94 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يغير تسمية مؤسسة أشغال الرى فى مدينة وهران فيجعلها «المؤسسة الوطنية للرى الحضرى فى غرب البلاد» ويعدل قانونها الاساسى.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الرى والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 08 المؤرخ فى 26 صفر عام 1398 الموافق 4 فبراير سنة 1978 والمتضمن احداث مؤسسة أشغال الرى فى مدينة وهران،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 208 المؤرخ فى 27 شعبان عام 1402 الموافق 19 يونيو سنة 1982 والمتضمن تعديل المادة 3 من المرسوم رقم 78 - 08 المؤرخ فى 4 فبراير سنة 1978 والمتضمن انشاء مؤسسة أشغال الرى فى وهران،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ فى 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير الرى والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

## ثانيا - الوسائل :

1 - تزود الدولة المؤسسة قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها، بالوسائل والهيكل والخصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين المرتبطين لمتابعة أعمالها أو المخصصين لتحقيق الأهداف المحددة لها،

2 - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك، في حدود اختصاصها وطبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية، والتجارية، لتحقيق الأهداف التي يحددها لها قانونها الأساسي، ومخططات التنمية، وبرامجها،

3 - يمكن المؤسسة أيضا، في الحدود المسموح بها وطبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية، أن تقترض لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها وتحقيق الأهداف المحددة لها، في اطار مخططات التنمية وبرامجها.

4 - تخول المؤسسة من جهة أخرى، القيام بالعمليات التجارية والعقارية وغير العقارية، والصناعية، والمالية المرتبطة بهدفها، التي من شأنها أن تسهل توسعها في حدود اختصاصها، وذلك في اطار التنظيم الجارى به العمل.

المادة 4 : تخول المؤسسة، في اطار التنظيم الجارى به العمل، ابرام أى اتفاقية أو عقد مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية، يتعلق ببرنامج عملها، ويكون ضروريا لاداء مهمتها وتحقيق الأهداف المحددة لها في اطار مخططات التنمية وبرامجها.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة في مدينة وهران. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالرى.

## الباب الثانى

## الهيكل - التسيير - العمل

المادة 6 : يخضع هيكل المؤسسة، ووحداتها،

وتسييرها، وعملها، للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللأحكام التى نص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 8 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،
- اللجان الدائمة.

المادة 9 : تنسق أجهزة المؤسسة جميع أعمال الوحدات التى تشتمل عليها، وتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.

وتشكل هذه الوحدات ويحدد عددها وفقا لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

## الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 10 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 11 : تمارس سلطات الوصاية والرقابة طبقا للتشريع الجارى به العمل، لاسيما التشريع الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى لتابعة للدولة.

المادة 12 : تشارك المؤسسة في مجالس لتنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط لمنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

### الباب السادس

#### اجراء التعديل

المادة 20 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم، ماعدا التعديلات المنصوص عليها فى المادة 16 أعلاه، بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة على هذا القانون الاساسى.

يقترح المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى جلسة يعقدها مجلس المديرية، بعد استشارة مجلس العمال، ثم يعرض على الوزير المكلف بالرى قصد الموافقة عليه.

المادة 21 : تُلغى أحكام المرسومين رقم 78 - 08 المؤرخ فى 4 فبراير سنة 1978 ورقم 82 - 208 المؤرخ فى 19 يونيو سنة 1982 المذكورين أعلاه، باستثناء الحكم المتعلق بإنشاء مؤسسة أشغال الرى فى مدينة وهران.

المادة 22 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 95 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية الشلف الاملاك والحقوق والخصص والوسائل بجميع أنواعها التى تعوزها مؤسسة أشغال الرى فى الشلف.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

### الباب الرابع

#### ممتلكات المؤسسة

المادة 13 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 14 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات ووزير المالية.

المادة 15 : يقع أى تعديل لاحق فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالرى والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى اجتماع يعقده مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

### الباب الخامس

#### الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 16 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل، لاسيما ما يتعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 17 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالتخطيط ليوافقا عليها فى الأجال القانونية.

المادة 18 : ترسل الموازنة، وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج، والتقارير السنوى عن نشاط السنة المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس العمال فى المؤسسة أو مجلس العمال فى الوحدة، وتوصياته، وبتقارير المؤسسة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالرى، والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط، ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 19 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35

المادة 2 : تقتطع الأملاك والحقوق، والحصص، والوسائل بجميع أنواعها، التي كانت تحوزها المؤسسة المحلولة من ملك الدولة الاقتصادي وتحول ملكيتها الكاملة بمقابل، الى ولاية الشلف لتضمها الى ملكها الاقتصادي، وذلك في إطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممدد سريان العمل به حتى 31 ديسمبر سنة 1986 بمقتضى المادة 138 من القانون رقم 85 - 09 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 1985 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق، والحصص، والوسائل المنصوص عليها في المادة 2 السابقة وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يأتي :

• - اعداد جرد كمى ونوعى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير الرى والبيئة والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية، ووالى الشلف.

- تحديد قوائم الجرود المتعلقة بالمؤسسة المحلولة بقرار مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

- اعداد حصيلة ختامية للمؤسسة المحلولة فى تاريخ اجراء التحويل.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 لاسيما المادة 153 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 09 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة 1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986 لاسيما المادة 138 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى المياه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 218 المؤرخ فى 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 والمتضمن انشاء مؤسسة أشغال الرى فى الشلف،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 الذى يحدد كىفيات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تحل مؤسسة أشغال الرى فى الشلف المحدثة بالمرسوم رقم 82 - 218 المؤرخ فى 3 يوليو سنة 1982 المذكور أعلاه.

والمتضمن انشاء مؤسسة أشغال الرى فى مدينة بشار،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق II فبراير سنة 1986 الذى يحدد كىفيات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تحل مؤسسة أشغال الرى فى مدينة بشار، المحدثه بالمرسوم رقم 82 - 218 المؤرخ فى 23 يوليو سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق، والحصص، والوسائل بجميع أنواعها، التى كانت تحوزها المؤسسة المحلولة من ملك الدولة الاقتصادى وتحول ملكيتها الكاملة بمقابل، الى ولاية بشار لتضمها الى ملكها الاقتصادى، وذلك فى اطار احكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممدد سريان العمل به حتى 31 ديسمبر سنة 1986 بمقتضى المادة 138 من القانون رقم 85 - 09 المؤرخ فى 26 ديسمبر سنة 1985 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق، والحصص، والوسائل المنصوص عليها فى المادة 2 السابقة وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى II فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يأتى :

- اعداد جرد كمى ونوعى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير الرى والبيئة والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية، ووالى بشار،

- تحديد قوائم الجرد المتعلقة بالمؤسسة المحلولة بقرار مشترك بين وزير الرى والبيئة

مرسوم رقم 86 - 96 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية بشار الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التى تحوزها مؤسسة أشغال الرى فى بشار.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 153 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 09 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة 1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لاسيما المادة 138 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع المياه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 456 المؤرخ فى 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983



سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،  
لاسيما المادة 153 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 85 — 09 المؤرخ فى  
14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة  
1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لاسيما  
المادة 138 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 379 المؤرخ  
فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981  
الذى يحدد صلاحيات البلديات والولاية  
واختصاصاتهما فى قطاع المياه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 219 المؤرخ  
فى 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982  
والمتضمن انشاء مؤسسة أشغال الرى فى ولاية  
تامنغست،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 24 المؤرخ  
فى 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة  
1986 الذى يحدد كفاءات تطبيق المادة 153 من  
القانون رقم 84 — 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة  
1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تحل مؤسسة أشغال الرى فى  
تامنغست، المحدثه بالمرسوم رقم 82 — 219  
المؤرخ فى 3 يوليو سنة 1982 المذكور أعلاه.

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق، والخصص،  
والوسائل بجميع أنواعها، التى كانت تحوزها  
المؤسسة المحلولة من ملك الدولة الاقتصادى وتحول  
ملكيتها الكاملة بمقابل، الى ولاية تامنغست  
لتضمها الى ملكها الاقتصادى، وذلك فى اطار  
أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 — 21 المؤرخ  
فى 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممدد  
سريان العمل به حتى 31 ديسمبر سنة 1986  
بمقتضى المادة 138 من القانون رقم 85 — 09 المؤرخ  
فى 26 ديسمبر سنة 1985 المذكور أعلاه.

والغابات ووزير المالية، ووزير الداخلية  
والجماعات المحلية،

— اعداد حصيلة ختامية للمؤسسة المحلولة  
فى تاريخ اجراء التحويل.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق  
22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 — 97 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406  
الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية  
تامنغست الاملاك والحقوق والخصص  
والوسائل بجميع أنواعها التى تحوزها مؤسسة  
أشغال الرى فى تامنغست.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على الدستور، لاسيما المادتان  
III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7  
ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969  
والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 09 المؤرخ فى  
2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة  
1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ فى  
اول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984  
والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 21 المؤرخ فى  
اول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق، والحصص، والوسائل المنصوص عليها في المادة 2 السابقة وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في II فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يأتي :

- اعداد جرد كمى ونوعى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير الرى والبيئة والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية، ووالى تامنغست،

- تحديد قوائم الجرد المتعلقة بالمؤسسة المحلولة بقرار مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

- اعداد حصيلة ختامية للمؤسسة المحلولة فى تاريخ اجراء التحويل.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 98 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 ابريل سنة 1986 يحول الى ولاية تيارت الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التى تجوزها مؤسسة اشغال الرى فى تيارت.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 01 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى اول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى اول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 لاسيما المادة 154 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 09 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة 1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لاسيما المادة 138 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع المياه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 220 المؤرخ فى II رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 والمتضمن انشاء اشغال الرى فى تيارت،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق II فبراير سنة 1986 الذى يحدد كىفيات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985.

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تحل مؤسسة اشغال الرى فى تيارت، المحدثة بالمرسوم رقم 82 - 220 المؤرخ فى 3 يوليو سنة 1982 المذكور أعلاه.

مرسوم رقم 86 - 99 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية الجزائر الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التي تحوزها مؤسسة أشغال الرى فى مدينة الجزائر.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى اول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى اول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 153 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 09 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة 1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لاسيما المادة 138 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع المياه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 280 المؤرخ فى 10 رجب عام 1403 الموافق 23 أبريل سنة 1983

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق، والحصص والوسائل بجميع أنواعها، التى كانت تحوزها المؤسسة المحلولة من ملك الدولة الاقتصادى وتحول ملكيتها الكاملة بمقابل، الى ولاية تيارت لتضمها الى ملكها الاقتصادى، وذلك فى اطار احكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه، والممدد سريان العمل به حتى 31 ديسمبر سنة 1986 بمقتضى المادة 138 من القانون رقم 85 - 09 المؤرخ فى 26 ديسمبر سنة 1985 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق، والحصص، والوسائل المنصوص عليها فى المادة 2 السابقة وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يأتى :

- اعداد جرد كمى ونوعى وتقديرى تقوم به، وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير الرى والبيئة والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية المحلية، ووالى تيارت،

- تحديد قوائم الجرود المتعلقة بالمؤسسة المحلولة بقرار مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

- اعداد حصيلة ختامية للمؤسسة المحلولة فى تاريخ اجراء التحويل.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

- اعداد حصيلة ختامية للمؤسسة المحلولة في تاريخ اجراء التحويل.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 86 - 100 مؤرخ في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية سطيف الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التي تحوزها مؤسسة أشغال الري في سطيف.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 153 منه،

والمتضمن انشاء مؤسسة أشغال الري في مدينة الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986، الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تحل مؤسسة أشغال الري في الجزائر، المحدثة بالمرسوم رقم 82 - 280 المؤرخ في 23 أبريل سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق والحصص، والوسائل بجميع أنواعها، التي كانت تحوزها المؤسسة المحلولة من ملك الدولة الاقتصادي وتحول ملكيتها الكاملة بمقابل، الى ولاية الجزائر لتضمها الى ملكها الاقتصادي، وذلك في اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممدد سريان العمل به حتى 31 ديسمبر سنة 1986 بمقتضى المادة 138 من القانون رقم 85 - 09 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 1985 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق، والحصص، والوسائل المنصوص عليها في المادة 2 السابقة وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يأتي :

- اعداد جرد كمي ونوعي وتقديرى تقوم به، وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، لجنة يشترك في تعيين أعضائها وزير الري والبيئة والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية، ووالي الجزائر،

- تحديد قوائم الجرود المتعلقة بالمؤسسة المحلولة بقرار مشترك بين وزير الري والبيئة

المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في II فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يأتي :

- اعداد جرد كمى ونوعى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير الرى والبيئة والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية، ووالى سطيف،

- تحديد قوائم الجرود المتعلقة بالمؤسسة المحلولة بقرار مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

- اعداد حصيلة ختامية للمؤسسة المحلولة فى تاريخ اجراء التحويل.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية لشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 101 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986 يحول الى ولاية سكيكدة الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التى تحوزها مؤسسة أشغال الرى فى سكيكدة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 09 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة 1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لاسيما المادة 138 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع المياه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 221 المؤرخ فى II رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 والمتضمن انشاء مؤسسة أشغال الرى فى سطيف،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق II فبراير سنة 1986 الذى يحدد كيهيات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تحل مؤسسة أشغال الرى فى سطيف، المحدثة بالمرسوم رقم 82 - 221 المؤرخ فى 3 يوليو سنة 1982 المذكور أعلاه.

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق، والحصص، والوسائل بجميع أنواعها، التى كانت تحوزها المؤسسة المحلولة من ملك الدولة الاقتصادى وتحول ملكيتها الكاملة بمقابل، الى ولاية سطيف لتضمنها الى ملكها الاقتصادى، وذلك فى اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممدد سريان العمل به حتى 31 ديسمبر سنة 1984 بمقتضى المادة 138 من القانون رقم 85 - 09 المؤرخ فى 26 ديسمبر سنة 1985 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق، والحصص، والوسائل المنصوص عليها فى المادة 2 السابقة وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق، والحصص، والوسائل بجميع أنواعها، التي كانت تحوزها المؤسسة المحلولة من ملك الدولة الاقتصادي وتحول ملكيتها الكاملة بمقابل، الى ولاية سكيكدة لتضمها الى ملكها الاقتصادي، وذلك في اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممدد سريان العمل به حتى 31 ديسمبر سنة 1986 بمقتضى المادة 138 من القانون رقم 85 - 09 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 1985 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق، والحصص، والوسائل المنصوص عليها في المادة 2 السابقة وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يأتي :

- اعداد جرد كمى ونوعى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير الرى والبيئة والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية، ووالى سكيكدة،

- تحديد قوائم الجرد المتعلقة بالمؤسسة المحلولة بقرار مشترك بين وزير الرى والبيئة والغابات ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

- اعداد حصيلة ختامية للمؤسسة المحلولة فى تاريخ اجراء التحويل.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى اول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى اول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 153 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 09 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة 1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لاسيما المادة 138 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع المياه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 222 المؤرخ فى 22 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 والمتضمن انشاء مؤسسة أشغال الرى فى سكيكدة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 الذى يحدد كفاءات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تحل مؤسسة أشغال الرى فى سكيكدة، المحدثه بالمرسوم رقم 82 - 222 المؤرخ فى 3 يوليو سنة 1982 المذكور أعلاه.

1983 والمتضمن إنشاء مؤسسة الحفر وأشغال  
الرى فى المسيلة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ  
فى 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير  
سنة 1986 الذى يحدد كىفيات تطبيق المادة 153 من  
القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة  
1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تحل مؤسسة الحفر وأشغال  
الرى فى المسيلة المحدثة بالمرسوم رقم 83 - 69  
المؤرخ فى 26 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق، والحصص،  
والوسائل بجميع أنواعها، التى كانت تحوزها  
المؤسسة المحلولة من ملك الدولة الاقتصادى  
وتحول ملكيتها الكاملة بمقابل، الى ولاية  
المسيلة لتضمها الى ملكها الاقتصادى، وذلك فى  
اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21  
المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه،  
والممدد سريان العمل به حتى 31 ديسمبر سنة  
1986 بمقتضى المادة 138 من القانون رقم 85 - 09  
المؤرخ فى 26 ديسمبر سنة 1985 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق،  
والحصص، والوسائل المنصوص عليها فى المادة  
2 السابقة، وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى  
المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى 11 فبراير سنة  
1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يأتى :

- اعداد جرد كمى ونوعى وتقديرى تقوم به،  
وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل،  
لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير الرى  
والبيئة والغابات، ووزير المالية، ووزير  
الداخلية والجماعات المحلية، ووالى المسيلة،

مرسوم رقم 86 - 102 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1406  
الموافق 22 ابريل سنة 1986 يحول الى ولاية  
المسيلة الاملاك والحقوق والحصص  
والوسائل بجميع أنواعها التى تحوزها  
مؤسسة الحفر وأشغال الرى فى المسيلة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور لاسيما الماتادن III - IO  
و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى  
7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969  
المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ فى  
2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة  
1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى  
اول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984  
والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ  
فى اول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر  
سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985  
لاسيما المادة 153 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 09 المؤرخ  
14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة  
1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لاسيما  
المادة 138 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ  
فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981  
الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية  
واختصاصاتهما فى قطاع المياه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 69 المؤرخ  
فى 21 صفر عام 1404 الموافق 26 نوفمبر سنة

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

والغابات، ووزير المالية، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

- اعداد حصيلة ختامية للمؤسسة الحلولة في تاريخ اجراء التحويل.

- تحديد قوائم الجرود المتعلقة بالمؤسسة المحلولة بقرار مشترك بين وزير الري والبيئة

## مراسيم فردية

مراسيم مؤرخة في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تتضمن انهاء مهام نواب مديرين برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد أحمد مدور، بصفته نائب مدير برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة) لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد مكي ريموش، بصفته نائب مدير برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة) لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيدة خاتمة مطاطلة، بصفته نائبة مدير برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة) لتكليفها بوظيفة عليا أخرى.

مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن انهاء مهام المدير العام للديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص الوطني ومتابعته وتنسيقه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد محمد علال، بصفته مديرا عاما للديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص الوطني ومتابعته وتنسيقه، لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن انهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد محمد فارح، بصفته مكلفا بالدراسات والتلخيص برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة) لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.



مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام مكلف بمهمة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد كمال بن مزياني، بصفته نائب مدير برئاسة الجمهورية (الأمانة العامة للحكومة)، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد مصطفى درار، بصفته مكلفا بمهمة، مكلفا بدراسة وتوجيه وضبط كل العمليات المرتبطة باتمام المهام من قبل المسؤولين المعنيين التي أسندت اليهم داخل التراب الوطني أو خارجه، ل حالته على التقاعد.

مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام النائب العام لدى المجلس الاعلى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد أحمد مجعودة، بصفته نائبا عاما لدى المجلس الاعلى، لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

مرسومان مؤرخان في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمنان إنهاء مهام رئيسي دائرة.

مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للإدارة والوسائل بوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد عبد القادر عبد الكامل، بصفته رئيسا لدائرة بنى عباس، ل حالته على التقاعد.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد نور الدين بن مهيدى، بصفته مديرا عاما للإدارة والوسائل بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ل حالته على التقاعد.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد حبيب بن علي، بصفته رئيسا لدائرة الابيض سيدى الشيخ، ل حالته على التقاعد.

مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة التربية الوطنية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986 تنهى مهام السيد عبد الله شعبان، بصفته مكلفا بالدراسات والتلخيص بمتابعة وتطبيق العمليات المتعلقة بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، ويعاد ادراجه في سلكه الاصلى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 مارس سنة 1986، تنهى مهام السيد أحمد آيت ساحلية، بصفته نائب مدير للتعليم الثانوى بوزارة التربية الوطنية، لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين مسدين للدراسات برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

بموجب مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يعين السيد محمد فارح مديرا للدراسات برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

مراسيم مؤرخة في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 تتضمن تعيين مديرين برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

بموجب مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يعين السيد أحمد مدور مديرا برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

بموجب مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يعين السيد مكى ريموش مديرا برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

بموجب مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 تعين السيدة خاتمة مطاطلة مديرة برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين الامين العام لوزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء.

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لاسيما المادة III - 12 منه،

وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي للعامل،

وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 119 المؤرخ في أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 الذى يحدد المهام العامة لهياكل الادارة المركزية وأجهزتها فى الوزارات،

وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 214 المؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1405 الموافق 20 غشت سنة 1985 الذى يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا فى الحزب والدولة وواجباتهم،

وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 215 المؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1405 الموافق 20 غشت سنة 1985 الذى يحدد قائمة بعض الوظائف العليا غير الانتخابية فى الحزب والدولة،

وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 216 المؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1405 الموافق 20 غشت سنة 1985 الذى يحدد كيفية منح المرتبات التى تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا غير انتخابية فى الحزب والدولة.

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يعين السيد محمد علال أميناً عاماً لوزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء.

مرسوم مؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام محافظ الطاقات الجديدة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986 انتهى مهام السيد الشريف الحاج سليمان، بصفته محافظا للطاقات الجديدة، لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

مرسوم مؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين المحافظ السامي للبحث.

بموجب مرسوم مؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986 يعين السيد الشريف الحاج سليمان محافظا ساميا للبحث.

مرسوم مؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام محافظ البحث العلمي والتقني.

بموجب مرسوم مؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986 انتهى مهام السيد عبد النور كرماني، بصفته محافظا للبحث العلمي والتقني نظرا لالغاء محافظة البحث العلمي والتقني.

مرسوم مؤرخ في 11 شعبان عام 1406 الموافق 20 أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين المدير العام للديوان الوطني للمتفجرات.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 شعبان عام 1406 الموافق 20 أبريل سنة 1986، يعين الرائد أحمد غبالو مديرا عاما للديوان الوطني للمتفجرات.

يسرى مفعول هذا المرسوم ابتداء من 22 أبريل سنة 1986.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رجب عام 1406 الموافق 31 أبريل سنة 1986 يعين السيد أحمد آيت ساحلية مديرا برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين نائبة مدير برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

بموجب مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 تعين السيدة عزيزة وال، زوجة حدادي، نائبة مدير برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين الرئيس الاول للمجلس الاعلى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يعين السيد أحمد مجحودة رئيسا أول للمجلس الاعلى.

مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين النائب العام لدى المجلس الاعلى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يعين السيد يحيى بكوش نائبا عاما لدى المجلس الاعلى.

مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يتضمن تعيين مدير ادارة الوسائل بوزارة الفلاحة والصيد البحري.

بموجب مرسوم مؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 يعين السيد الوناس أمالو مديرا لادارة الوسائل بوزارة الفلاحة والصيد البحري.